

دعا إلى زيادة الإنفاق الحكومي لتقليص تأثير نزاج النفط على القطاع المالي

الهائل: البنوك قادرة على مواجهة الصدمات.. رغم انخفاض النفط

رويتز: قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل إن القطاع المصرفي في الكويت يواجه تحديات من بينها هبوط أسعار النفط، ولكن استمرار الحكومة في دعم الإنفاق الاستثماري يحد من التأثير السلبي لانخفاض النفط على البنوك.

وأوضح الهاشل في رد مكتوب على أسئلة في إطار قمة رويتز للاستثمار في الشرق الأوسط أن الكويت أصبحت «في طليعة دول العالم التي استكملت تطبيق معايير بازل 3» مع انتهاء البنوك الكويتية من الوفاء بمتطلبات حزمة إصلاحات بازل 3 واستكمال بنك الكويت المركزي تطبيق تلك المعايير المالية.

هبوط النفط

وقال الهاشل إن القطاع المصرفي يواجه تحديات تفرضها التغيرات المستمرة في طبيعة العمل المصرفي وإضافة لهبوط أسعار النفط منذ يونيو 2014 وانعكاساته على الوضع المالي والاقتصادي للبلاد. لكنه أضاف قائلاً: «الحكومة مستمرة في دعم الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي سيحد من التأثيرات المعاكسة على البيئة التشغيلية للقطاع المصرفي».

معايير بازل 3

وأكد المحافظ على قوة المؤشرات المصرفية للبنوك الكويتية وسلامة أوضاعها المالية والمتنقلة في معدلات عالية لكفاية رأس المال وفقاً لتعليمات بازل 3 وارتفاع نسب الرفع المالي ونسب السيولة واستمرار النمو في الربحية بالإضافة إلى الجودة العالية لأصولها. وقال: «هذه المؤشرات المصرفية القوية تؤكد أيضاً نتائج اختبارات



د.محمد الهاشل

كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل 3 في الكويت بلغ 16,9٪ حتى نهاية يونيو 2015 وهي أعلى من متطلبات لجنة بازل لهذه النسبة وقدرها 10,5٪.

البنوك الإسلامية

وقال الهاشل إن حصة البنوك الإسلامية تبلغ حوالي 39٪ حالياً من إجمالي النظام المصرفي في الدولة.

وأكد أن الصناعة المصرفية الإسلامية أصبحت «رافداً واضحاً للعمل المصرفي على أرض الواقع ولها دورها الملموس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت».

وقال الهاشل إن من أبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية «القصور في الأدوات المالية والنقدية عن المستوى اللازم... إضافة للتحديات المتعلقة

بالتأسيس بما في ذلك توفير بيئة قانونية ورقابية مناسبة وإطار عمل مناسب للنسبة والتدقيق وبنية أساسية مساندة للسوق المالي هذا فضلاً عن التحديات الرقابية التي تتسم بالتغير بطبيعتها».

وأشار أيضاً إلى أن التحدي الأساسي يتمثل في إيجاد كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ولديها الفهم العميق لآليات عمل البنوك الإسلامية وطبيعة أدوات التمويل الإسلامي.

وقال الهاشل إن إجمالي أصول البنوك الكويتية خارج الكويت من خلال فروعها وشركاتها التابعة شكل في نهاية ديسمبر 2014 نسبة تبلغ نحو 20٪ من مجموع أصول القطاع المصرفي، مبيناً أن العمليات الخارجية للبنوك الكويتية ساهمت

«في تدعيم وتنويع صافي الأرباح المجمعة لها». وأضاف أن بنك الكويت المركزي يرى «أن التواجد

الخارجي للبنوك الكويتية والسذي يتم في ضوء استراتيجيات تسمح للبنوك بهذا التوسع استناداً إلى دراسات جدوى في هذا الشأن بشكل دعماً لعمليات البنوك داخل الكويت ويساهم في تعزيز تواجدها في أسواق النقد والمال الخارجية».

القروض غير المنتظمة

وقال الهاشل إن البنك المركزي تمكن بالتعاون مع البنوك الكويتية من تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة (المتعثرة) على أساس مجمع إلى 2,8٪ في نهاية يونيو بعد أن بلغت 7,9٪ في ديسمبر 2012.

وتابع أن هذه النسبة «أدنى مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية مع ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة لتصل إلى 172٪».

وأوضح الهاشل: «هذه النسبة والتي تدعمها أيضاً نسبة تغطية عالية للقروض غير المنتظمة تدعو إلى الاطمئنان حول قدرة القطاع المصرفي على مواجهة التحديات... إلا أن بنك الكويت المركزي يتطلع دوماً إلى أن يرى هذه النسبة عند أدنى مستوياتها أخذاً بالاعتبار طبيعة المخاطر في العمل المصرفي».

وأضاف أن الميزانية المجمعة للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي تشير إلى أن موجودات القطاع المصرفي تواصل نموها حيث بلغت 57,6 مليار دينار في نهاية يونيو 2015 بزيادة قدرها 2,7 مليار دينار عن الشهر ذاته في 2014 وبنسبة نمو سنوي 4,9٪.

كذلك سجلت البنود الرئيسية الأخرى في الميزانية خلال الفترة نفسها

نمو موازياً حيث بلغت ودائع القطاع الخاص 34,1 مليار دينار بزيادة قدرها 1,7 مليار دينار وبنسبة نمو سنوي 5,2٪ كما وصلت التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاعات الاقتصاد الوطني نموها لتصل إلى 31,7 مليار دينار بزيادة قدرها 1,5 مليار دينار وبنسبة نمو سنوي قدرها 5,0٪.

وقال الهاشل السذي سيحصل هذا الشهر على جائزة الرؤية القيادية من اتحاد المصارف العربية كمحافظ للبنك المركزي للعام 2015 «تقديرًا لإنجازاته وعطاءاته في إدارة السياسة النقدية والسياسة الرقابية في الكويت» إن السياسات التحوطية للمركزي أثبتت نجاحها في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر.

المخصصات الاحترازية

وبين الهاشل إن هذه السياسة التحوطية اثبتت نجاحها حيث «تم استخدام معظم هذه المخصصات في شطب ديون رديئة وهو ما عزز في نهاية الأمر تحسين جودة محفظة القروض لدى البنوك وتحسين معدلات العائد عليها».

وأضاف أنه «يتم السماح للبنوك باستخدام تلك المخصصات الاحترازية كلما تطلب الأمر ذلك وهو ما يعني تحرير تلك المخصصات عند زوال أسباب تكوينها».

وقال المحافظ إن البنك المركزي «يتبع معايير محددة ودقيقة تستند إلى معايير الرقابة المصرفية الدولية لدى احتساب المخاطر المقابلة لمديونيات بعض عملاء البنوك لتحديد مقدار المخصصات الاحترازية المطلوبة من كل بنك على حدة، حيث يتم التدرج في بناء نسب المخصصات».

الكويت في طليعة الدول التي استكملت تطبيق معايير بازل 3

39٪ الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في الكويت

قوة المؤشرات المصرفية للبنوك الكويتية وسلامة أوضاعها المالية

قدرة عالية للبنوك الكويتية على مواجهة الصدمات

16,9٪ معدل كفاية رأس المال أعلى من متطلبات بازل 3

البنوك الإسلامية تعاني قصوراً في الأدوات المالية والنقدية

20٪ إجمالي أصول البنوك الكويتية في الخارج

سيتي كوم CITYCOM

معرض المسار للاستثمار العقاري

اليوم الأخير وفرصتك الأخيرة

تصل إلى **25%** عوائد عقارية

* خدمة تدقيق العقود مجاناً.

* مشاريع في الكويت - السعودية - بريطانيا - أمريكا - مصر - تاوان.

* المشاريع المعروضة تعطيك عوائد استثمارية عالية ومضمونة.

فندق الجميرا - قاعة بدرية: 2 - 4 نوفمبر 2015

أوقات الزيارة: صباحاً 09:00 - 01:00 و مساءً 04:00 - 10:00

الراعي البلاتيني: بيت التمويل الكويتي Kuwait Finance House

الراعي الذهبي: شركة مساهمة عملاقة

تنظيم: شركة المسار جروب MASAR GROUP CO.

+965 22494925